ISSN 2410-5201
IUGJIS
Vol 25, No2, 2017, pp 24-48

تاريخ الإرسال (2017-02-05)، تاريخ قبول النشر (2017-03-15)

زوائد حلية الأولياء لأبي نُعَيم على الكتب الستة التي حكم عليها بالغرابة من بداية الكتاب إلى ترجمة صفوان بن مُحرز

د. هشام محمود زقوت [1]*

د. إبراهيم أحمد الكرد [2]

[1] أستاذ مشارك، قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة

2 طالب دكتوراه، بقسم الحديث الشريف، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: hzagot@iugaza.edu.ps

الملخص:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد، فقد قام الباحثان، بدراسة زوائد حلية الأولياء لأبي نُعَيم على الكتب الستة التي حكم عليها بالغرابة، وقد ابتدأنا بتعريف الحديث الغريب، واستعمالاته عند العلماء مثال: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن ماجه، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والبيهقي، وأما الدراسة التطبيقية فقد اشتملت على(23) حديثاً.

وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى دقة الإمام أبي نُعَيم في الحكم بالغرابة على الأحاديث، فلم يخالفاه الباحثان من خلال الدراسة التطبيقية إلا في ثلاثة أحاديث، وقفا فيها على متابعات، لم تخل أسانيدها من مجاهيل، وقد اقتصر رحمه الله على الغرابة التي بمعنى التفرد. وقد ختم الباحثان دراستهم بأهم النتائج والتوصيات، والله نسأل أن يجعل هذا في ميزان حسناتنا يوم القيامة.

كلمات مفتاحية:

أبو نُعَيم، حلية الأولياء، الغريب، الحديث، زوائد.

Appendages ornament to Abu Naim on six books who was sentenced to bizarre From the beginning of the book to translate Safwan bin Mehrez

Abstract

The researchers, studying growths ornament to Abu Naim on six books who was sentenced to bizarre, and we began defining modern oddly enough, its uses when scientists Example: Yahya bin particular, and Ahmad ibn Hanbal, Ibn Majah, and Abu Dawud, Tirmidhi, and Women's, and Daaraqutni, and Bayhaqi, the application study included the (23) recently.

The researchers found through this study to Imam Abu Naim accuracy in judging strange on conversations, not Hikhalvah researchers through applied study only three conversations, and stood where the rebounds, did not disturb isnaads of unknowns, was limited God's mercy on the strangeness that sense of exclusivity . The researchers have been studying the seal of the most important findings and recommendations.

Keywords:

Abu Naim, ornament, strange, modern, growths.

مقدمة:

الحمد لله الكريم المنان، ذي النعمة والفضل والإحسان، الذي فضل ديننا على سائر الأديان، وامتن علينا بإرساله أفضل خلقه لديه، وأكرمهم عليه، محمد ﷺ، وبعد:

فقد تواصل علم نقد الأسانيد قرناً بعد قرن، حتى جاء القرن الخامس الهجري حيث ظهر فيه الكثير من العلماء، ومنهم الإمام أبو نُعَيم الأصبهاني، المتوفى عام (430هـ)، صاحب الآثار العلمية العظيمة، والتي من بينها كتاب حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، وقد حكم على مجموعة من الأحاديث الواردة فيه، مما يسترعي من الباحثين الاهتمام بهذه الأحكام وبيان منهجه فيها.

وقد أحب الباحثان أن يتحدثا عن مراد الإمام أبي نُعَيم من الحديث الغريب، وهل يوافق التعريف الاصطلاحي الذي استقر عند علماء الحديث؟

أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. الإمام أبو نُعَيم من كبار الأئمة المحدثين الذين جمعوا بين علمي الرواية والدراية.
2. إنَ كتاب حلية الأولياء من أهم الكتب المصنفة في بابها، فهو موسوعة علمية ضخمة، وقد نال الكتاب شهرة كبيرة في حياة مؤلفه وبعدها، حتى قيل إنه لم يصنف مثله.
3. لما لمصطلح الحديث الغريب من أهمية فنحتاج إلى ضبط مدلوله عند الإمام أبي نُعيم من خلال الدراسة التطبيقية، وذلك لتعدد استعمالاته عند العلماء.

أهداف البحث:

1. إبراز مراد الإمام أبي نُعَيم من مصطلح الحديث الغريب من خلال كتابه حلية الأولياء.
2. بيان مدى دقة الإمام أبي نُعَيم في الحكم على الأحاديث.
3. توضيح مدى العلاقة بين الدراسة النظرية في علم المصطلح، وتطبيق الأئمة لهذه القواعد.

منهج جمع الأحاديث وتصنيفها:

1. قام الباحثان بدراسة (23) حديثاً حكم عليها أبو نُعَيم بأنها أحاديث غريبة.
2. قام الباحثان بترتيب الأحاديث حسب ورود نصها في كتاب حلية الأولياء.

منهج دراسة الأحاديث وغريبها:

1. صدر الباحثان بالرواية التي حكم عليها الإمام أبي نُعَيم.
2. قام الباحثان بعد ذلك بتخريج الحديث، ثم دراسة بعض رجاله، والحكم على إسناده، وتحليل منهج الإمام أبي نُعَيم في استعمال مصطلح: "حديث غريب" وصولاً إلى مبررات الحكم على الحديث بذلك.
3. شرط الباحثان في تحديد الزوائد، إخراج ما كان حديثاً زائداً بتمامه على الكتب الستة، أو إن روي عن صحابي آخر، أو روي عن نفس الصحابي لكن بزيادة مفيدة[1]، واعتمدا في استخراج نصوصها على كتاب حلية الأولياء طبعة دار السعادة المطبوعة عام 1394هـ، والتي صورتها أغلب دور النشر فيما بعد، كدار الكتاب العربي، ودار الفكر، ودار الكتب العلمية، وتعتبر هذه الطبعة رغم عدم احتوائها على تخريج للأحاديث، أو بيان لغريب الألفاظ، أو تعريف بالرواة، أفضل طبعة إلى الآن في حدود علمهما.

منهج تخريج الأحاديث:

1. التوسع في التخريج على قدر الحاجة.
2. رتب الباحثان مصادر التخريج حسب الوفاة، كما وثق الباحثان مصادرهم بذكر اسم المصنَّف، والجزء والصفحة، ورقم الحديث، مع إيراد البيانات في قائمة المصادر.

منهج دراسة رجال الإسناد:

1. عدم الترجمة للصحابة.
2. إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة اكتفى الباحثان بنقل الحكم عليه من تقريب التهذيب، إلا إن خالف الباحثان ابن حجر في الحكم عليه، فحينئذ يتوسع الباحثان في الترجمة له

([1]) "والمراد بالزيادة، القدر الزائد في اللفظ، ولو كان كلمة واحدة، أو حرفاً أحياناً، والمراد بالمفيدة، إفادة معنى، أو إفادة حكم، ولو كان هذا المعنى أو هذا الحكم مفهوماً من غير هذه الزيادة، سواء من مفهوم المخالفة، أو دلالات الاقتضاء ونحوها من طرق الاستنباط والاستدلال". علوش، علم زوائد الحديث (ص:36).

للخروج بخلاصة القول فيه، أما إن كان من غير رجال الكتب الستة فاكتفى الباحثان بذكر خلاصة القول فيه.

منهج الحكم على الإسناد:

أ- حكم الباحثان على أسانيد الأحاديث بما يناسبها من حيث القبول أو الرد.

ب- إذا كان إسناد الحديث حسناً أو ضعيفاً يمكن ارتقاؤه اجتهد الباحثون في العثور على متابعات له.

الدراسات السابقة:

لم نجد من درس مصطلح "حديث غريب" عند الإمام أبي نُعَيم، وما وجدته هو:

- كمال البغية في أحاديث الحلية، للدكتور مخيمر صالح، حيث قام بتجريد الأحاديث وترتيبها على حروف المعجم، وذكر من أسندت إليه من طريقه، وتعليق أبي نُعَيم إن وجد، مع إيراد الحديث مرة واحدة وإن تكرر ذكره في الكتاب في أكثر من مكان ما لم يكن هنالك اختلاف كبير في النصوص، وذكر شيء من سلسلة السند إن كان النص مقترناً بموقف أو حادثة لا يوضحها النص.
- الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء من ترجمة طاووس بن كيسان إلى نهاية ترجمة مسعر بن كدام، جمعاً وتخريجاً ودراسة، وهي رسالة دكتوراه للطالب سعيد بن صالح الغامدي. وقام فيها بدراسة مائة وثلاث وأربعين حديثاً، ولعل أهم ما تناوله فيها: نقل الحديث المعل من الحلية كاملاً، ثم ذكر التخريج في الحاشية ، حيث يذكر مدار الخلاف بالتفصيل، ولا يذكر من الخلاف ما كان خارج الروايات التي أوردها المؤلف، إلا إذا كان لذلك الخلاف تأثير على الترجيح، ثم تخريج روايات الحديث التي ذكرها أبو نُعَيم من مصادرها الأصلية بتوسع مراعيا ذكر المتابعات التي لم يذكرها المؤلف، ثم ذكر الراجح من الروايات المختلفة، معضدا ذلك بالأدلة والبراهين مع ذكر خلاصة الكلام على الحديث وحكمه، ثم يذكر شواهد الحديث القاصر عن رتبة الصحيح.
- الأقوال المروية عن السلف في العقيدة في كتاب حلية الأولياء لأبي نُعَيم، جمعاً وتحقيقاً ودراسة.
- الفنون الأدبية في كتاب حلية الأولياء لأبي نُعَيم الأصبهاني، دراسة موضعية وفنية، رسالة دكتوراه لعطية محمود

وبذلك يظهر الفرق واضحاً بين هذه الجهود المباركة، وبين موضوع هذا البحث الذي جاء للوقوف على مدلول مصطلح "حديث غريب" عند أبي نُعَيم، وهو مجتزأ من رسالة الدكتوراه للباحث: إبراهيم أحمد عامر الكرد، والموسومة بـ "زوائد حلية الأولياء لأبي نُعَيم الأصبهاني على الكتب الستة جمعاً وتخريجاً ودراسة من بداية الكتاب إلى ترجمة صفوان بن محرز"، وهي رسالة غير منشورة نوقشت عام 2016م بالجامعة الإسلامية بغزة.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين:

المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وأهداف البحث، ومنهج البحث، وطبيعة عمل الباحثان فيه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: ويشتمل على ترجمة مختصرة للإمام أبي نعيم الأصبهاني.

المبحث الأول: مصطلح: "حديث غريب" عند العلماء –تعريفه واستعمالاته:

أولاً: تعريف الحديث الغريب لغة واصطلاحاً.

ثانياً: الفرق بين الغريب والفرد.

ثالثاً: أقسام الحديث الغريب.

رابعاً: استعمالات مصطلح "حديث غريب" عند العلماء.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

سادساً: الخاتمة: وتشمل خلاصة الدراسة، وما توصل إليه الباحثان من نتائج وتوصيات.

تمهيد:

ويشتمل على ترجمة مختصرة للإمام أبي نُعَيم الأصبهاني، وتعريف بكتابه حلية الأولياء

هو أحمد[2] بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مِهْرَان، أبو نُعَيم، الحافظ الأَصبهاني، صاحب كتاب "حلية الأولياء"[3]، ولد "بأصبهان"[4]، في رجب[5] "سنة 336"[6]، وقيل: سنة 334[7]، وكانت البيئة التي عاش فيها أبو نُعَيم –رحمه الله– بيئة علمية تساعد على التنشئة العلمية الجيدة فمدينة أصبهان التي ولد فيها كانت مركزاً علمياً عاش فيها جمعٌ من العلماء، هذا من حيث البيئة العامة للمجتمع، أما البيئة الخاصة للأسرة فقد نشأ أبو نُعَيم في بيت يحب العلم ويقدر أهميته، فمنذ نعومة أظفاره أخذ والده بيده للتلقي عن عدد من شيوخ ذلك العصر، قال الذهبي: "أجاز له مشايخ الدنيا سنة نيف وأربعين وثلاثمائة وله ست سنين"[8].

وكان لطلب أبي نُعَيم العلم في حداثة سنه، وسماعه من عدد كبير من الشيوخ في الأمصار التي رحل إليها، وطول العمر الذي أوتيه أثراً كبيراً في جمعه للحديث حتى بلغ مرتبة عالية في العلم والمعرفة بحديث رسول الله ﷺ، فأثمر ذلك كله مكانة علية، وثناءً حسناً عند من جاء بعده من العلماء الذين عرفوا قدره وعلو منزلته، وسعة علمه، فجاءت منهم شهادات تزكية وثناء عاطر لما وصل إليه من علم بالسنة وعلومها، ولما قام به من تصنيف حسن، وجمع كثير لحديث النبي ﷺ، قال ابن كثير: "الحافظ الكبير ذو التصانيف المفيدة الكثيرة الشهيرة منها: حلية الأولياء في مجلدات كثيرة دلت على اتساع روايته وكثرة مشايخه وقوة اطلاعه على مخارج الحديث وشعب طرقه"[9].

توفي رحمه الله في صفر[10]، وقيل: "بكرة يوم الاثنين[11]العشرين[12] – وقيل: ثاني عشر[13]، وقيل: في الثامن والعشرين[14]– من المحرم"[15]، سنة ثلاثين وأربعمائة"[16]، "بأصبهان"[17]، وله أربعٌ وتسعون سنة[18]،

([2]) انظر: ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص:246)، الذهبي، المقتنى في سرد الكنى (ج:117/2)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:468/9)، السيوطي، طبقات الحفاظ (ص:423)، الغزي، ديوان الإسلام (ج:311/4).

([3]) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج:454/17)، القنوجي، التاج المكلل (ص:19).

([4]) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:468/9)، السبكي، طبقات الشافعية (ج:18/4)، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج:30/5).

([5]) السبكي، طبقات الشافعية (ج:18/4)، ابن الملقن، العقد المذهب (ص:87).

([6]) ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص:246)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:468/9)، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج:54/7)، ابن الملقن، العقد المذهب (ص:87)، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج:30/5).

([7]) الصريفيني، المنتخب من تاريخ نيسابور (ص:96).

([8]) الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج:195/3).

([9]) ابن كثير، البداية والنهاية (ج:56/12).

([10]) ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص:246).

([11]) المرجع نفسه، قال: "وبلغني"، وجزم باليوم الحموي، معجم البلدان (ج:210/1).

([12]) كذا جاء، ومثله في: الحموي، معجم البلدان (ج:210/1)، وخالف ابن عساكر في ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص:246) قال: وبلغني، وذكر أنه في الحادي والعشرين.

([13]) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (ج:268/15).

([14]) ابن كثير، البداية والنهاية (ج:56/12).

([15]) نقله: ابن قطلوبغا، الثقات (ج:367/1)، عن ابن منده، وبه قال: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:468/9)، وفي الذهبي، العبر (ج:262/2): أنه توفي في المحرم من غير تحديد، ولما نقل ذلك ابن عساكر في ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص:246)، قال وبلغني.

([16]) ابن الأثير، الكامل في التاريخ (ج:792/7)، ابن كثير، المختصر في أخبار البشر (ج:162/2)، الصريفيني، المنتخب من تاريخ نيسابور (ص:96)، ابن الوردي، تاريخه (ج:334/1)، اليافعي، مرآة الجنان (ج:41/3)، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج:54/7)، ابن الملقن، العقد المذهب (ص:87)، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج:30/5)، البكري، تاريخ الخميس (ج:358/2).

([17]) الصريفيني، المنتخب من تاريخ نيسابور (ص:96).

"ودفن بمردبان"[19]، وقال الخوانساري: "وقبره الآن معروف بمحلة درب الشيخ أبي مسعود، من محلات أصبهان"[20].

ويعد كتابه حلية الأولياء موسوعة علمية ضخمة؛ وذلك بما حواه من مادة علمية غزيرة متعددة الجوانب موزعة على أكثر من أربعة آلاف صفحة في النسخة المطبوعة من الكتاب.

ومن أبرز جوانب قيمته العلمية:

1- أن كل ما فيه من أحاديث قدسية أو مرفوعة[21]، أو موقوفة، أو مقطوعة يرويها مصنف الكتاب بأسانيده إلى أصاحب تلك الأقوال أو الأفعال، فمادته ثروة علمية كبيرة في حفظ الآثار.

2- اشتمل الكتاب على رواية عدد كبير من الأحاديث من طرق تفرد بها أصحابها من الغرائب والتي قلما توجد مسندة إلا في كتاب حلية الأولياء.

3- احتوى الكتاب على ذكر طائفة من رواة الحديث وجاءت في تراجمهم بعض العناصر المهمة في تراجم الرواة كذكره لنسب الراوي، وما وصف به من العبادة والصلاح، وتزكية أهل العلم له – والتي يستفاد منها في معرفة عدالة الراوي – ويذكر في التراجم بعض الشيوخ، والتلاميذ، وسني الوفاة، والتي يستفاد منها في معرفة طبقات الرواة، والمتقدم والمتأخر منهم.

4- الكلام على علل جملة من الأحاديث المرفوعة، والموقوفة.

5- احتوى الكتاب على جملة وافرة من أحاديث الأحكام، ولذلك جمعها الهيثمي وابن حجر في كتاب تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية.

وقد نال كتاب الحلية شهرة كبيرة في حياة مؤلفه وبعدها، حتى قيل فيه: "لما صنف كتاب الحلية حمل إلى نيسابور في حياته فاشتروه بأربعمائة دينار"[22]، وقال أبو طاهر السلفي: "لم يصنف مثل كتابه حلية الأولياء"[23]، وقال حاجي خليفة: "وهو كتاب حسن معتبر"[24]، وقال السبكي: "ومن مصنفاته حلية الأولياء وهي من أحسن الكتب كان الشيخ الإمام الوالد رحمه الله كثير الثناء عليها ويحب تسميعها"[25].

المبحث الأول

مصطلح "حديث غريب" عند العلماء "تعريفه واستعمالاته"

أولاً تعريف الحديث الغريب لغة واصطلاحاً:

تعريف الغريب لغة:

قال ابن فارس عن مادة (غرب): الغين والراء والباء أصل صحيح، وكلمة غير منقاسة لكنها متجانسة، فلذلك كتبناه على جهته من غير طلب لقياسه، فالغَرْب: حد الشيء، يقال: هذا غَرْب السيف، ويقولون: كففت من غربه، أي أكللت حده، وقولهم: اسْتَغْرَبَ الرجل، إذا بالغ في الضحك، والغَرْبُ: الدلو العظيمة[26].

وقال ابن منظور: الغريب: الغامض من الكلام، وكلمة غريبة، وقد غَرُبت، وهو من ذلك[27].

الحديث الغريب اصطلاحاً:

عرف ابن منده الغريب بقوله: "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يسمى عزيزاً، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً"[28].

وعرفه ابن الصلاح بأنه الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده[29]، وبذلك عرفه النووي أيضاً[30].

([18]) ابن عساكر، تبيين كذب المفتري (ص:246)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:468/9)، الذهبي، العبر (ج:262/2)، السبكي، طبقات الشافعية (ج:22/4).

([19]) الحموي، معجم البلدان (ج:210/1)، ولم أعرف المراد بها.

([20]) الموسوي، روضات الجنات (ج:275/1).

([21]) بلغت المرفوعة فقط (4408) حديثاً اعتماداً على المطبوع من تقريب البغية، وذلك أن المطبوع من كتاب الحلية يخلو من الترقيم للأحاديث.

([22]) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:470/9)، السبكي، طبقات الشافعية (ج:21/4).

([23]) الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج:195/3).

([24]) خليفة، كشف الظنون (ج:689/1).

([25]) ابن كثير، طبقات الشافعية (ج:22/4).

([26]) ابن فارس، مقاييس اللغة (420/4).

([27]) ابن منظور، لسان العرب (640/1).

([28]) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص:270).

([29]) المرجع السابق.

وقال ابن حجر: "الخبر إما أن يكون له: طرق بلا عدد معين، أو مع حصر بما فوق الاثنتين، أو بهما، أو بواحد، فالأول: المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه، والثاني: المشهور وهو المستفيض على رأي، والثالث: العزيز، والرابع: الغريب، وكلها _سوى الأول– آحاد"[31].

الخلاصة: الحديث الغريب ما وقع فيه وجه من وجوه التفرد، سواء كان تفرداً مطلقاً، أو تفرداً نسبياً.

ثانياً: الفرق بين الغريب والفرد:

يرى ابن حجر أن الغرابة قد تكون في أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، وهي التي يطلق عليها الفرد المطلق، وأما الفرد النسبي فيقل إطلاق الفرد عليه، ويطلقون عليه الغريب[32].

وكلام ابن حجر غاية في الدقة والأهمية، وقد سار عليه الكثير من علماء الحديث في كتبهم، قال الدكتور صبحي الصالحي: "بين الفرد والغريب رابط مشترك لغة واصطلاحاً، وهو مفهوم التفرد، وقد سوغ هذا الرابط لبعض العلماء أن يحكموا بترادف الفرد والغريب، فأنشئوا يقولون: تفرد به فلان تارة، أو أغرب به فلان تارة أخرى، وهم يقصدون شيئاً واحداً، والحق أن أكثر المحدثين على التغاير بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق الذي لم يقيد بقيد ما، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قيد بقيد ما، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي الذي قيد بالنسبة إلى شيء معين، وإنما يغايرون بينهما عند التسمية الاصطلاحية، فالأصل في مثل هذه التسمية عدم الترادف، أما من حيث استعمالهم الفعل فلا يفرقون بين التفرد والإغراب"[33].

ثالثاً: أقسام الحديث الغريب:

يرى ابن الصلاح أن الحديث الغريب ينقسم إلى قسمين[34]:

1. الغريب متناً وإسناداً: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد.
2. الغريب إسناداً لا متناً: وهو الحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غريب.

كما يرى ابن الصلاح عدم وجود نوع ثالث، وهو ما كان غريب المتن بلا غرابة إسناد، واستثنى من ذلك، فقال: "إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمت تفرد به، فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريباً مشهوراً، وغريبا متناً، وغير غريب إسناداً، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول، متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث: إنما الأعمال بالنيات[35]"[36].

رابعاً: استعمالات مصطلح "حديث غريب" عند العلماء:

تعدد استعمالات العلماء لمصطلح الحديث الغريب بحسب فهم كل عالم للمراد من هذا المصطلح، وقد يتعدد الاستعمال عند الإمام الواحد بحسب المقام، ومن أمثلة ذلك لا على سبيل الحصر:

أ- الإمام يحيى بن معين ت233هـ: أطلقه على ما تفرد به راو عن شيخه[37].

ب- الإمام أحمد بن حنبل ت241هـ: أطلقه مثل إطلاق ابن معين[38]، وأحياناً أراد به المعنى اللغوي، فقد قال: "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان"، وقال أيضاً: "شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها، ولا يعتمد عليها"، وقال أيضاً: "تركوا الحديث، وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم"[39].

([30]) النووي، التقريب والتيسير (ص:86).

([31]) ابن حجر، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (721/4).

([32])ابن حجر، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (722/4).

([33]) الصالح، علوم الحديث ومصطلحه (226/1).

([34]) انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص:271).

([35]) البخاري، صحيحه (6/1)، ح1.

([36]) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص:271).

([37]) انظر: ابن معين، تاريخه – رواية الدوري– (29/4، 297).

([38]) انظر: أحمد، العلل ومعرفة الرجال –رواية ابنه عبد الله– (277/2)، (91/3).

([39]) ابن رجب، شرح علل الترمذي (623/2).

ج- الإمام ابن ماجه ت273هـ: استعمله ثلاث مرات في سننه[40]، وكل هذه المواضع فسر فيها الغرابة بتفرد شيوخه برواية الحديث عن شيوخهم.

د- الإمام أبو داود ت275هـ: استعمله مرة واحدة في سننه[41]، وقد قصد به تفرد راو برواية الحديث عن شيخه، وحكم على الإسناد بأنه جيد.

هـ- الإمام الترمذي ت279هـ: أطلقه على ثلاثة معان[42]:

1. أن لا يروى إلا من وجه واحد.
2. أن يكون الإسناد مشهوراً يروى به أحاديث كثيرة، ولكن المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد.
3. أن تكون زيادة غريبة في الحديث، وأنها تصح إذا كانت ممن يعتمد على حفظه.

و- الإمام النسائي ت303هـ: استعمله مرة واحدة، وذكر أن سبب الغرابة تفرد راو عن شيخه[43].

ز- الإمام الدارقطني ت385هـ: أطلقه على معنيين:

1. تفرد راو عن شيخه[44].
2. الضعف، فقد قال: "غريب جداً، خالد بن إسماعيل متروك"[45]، وكأنه يقول: ضعيف جداً.

ح- الإمام البيهقي ت458هـ: أطلقه على ثلاث معان:

1. ما استغرب إسناده[46].
2. ما تفرد به راو عن شيخه[47].
3. ما استغرب لفظة فيه[48].

ومن هنا نرى أن مصطلح الحديث الغريب في استعمال العلماء شمل: الغريب اللغوي، وتفرد الرواة عن شيخ معين، وغرابة الإسناد، وغرابة أحد الألفاظ، والضعف.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية

الحديث الأول:

حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فَهْدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيُّ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ مِهْرَانَ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مِيتَتِي، وَيَتَمَسَّكَ بِالْقَصَبَةِ الْيَاقُوتَةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللهُ بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهَا: كُونِي، فَكَانَتْ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ مِنْ بَعْدِي**»، رَوَاهُ شَرِيكٌ أَيْضًا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ. وَرَوَاهُ السُّدِّيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ. وَرَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ غَرِيبٌ.[49]

دراسة رجال الإسناد:

- **فهد بن إبراهيم بن فهد: بن حكيم أبو عبدالله الساجي:** قال السهمي[50]: سَمِعْتُ أبا الحسن بن حزام الحافظ بالبصرة يقول سَمِعْتُ أبا عبدالله بن جامع العدل يقول يجب أن ينكروا على فهد الساجي، يحدث من كتب الناس ويلحق سماعه فيها.

الخلاصة: يحدث من كتب الناس ويلحق سماعه فيها.

- **محمد بن زكريا الغلابي:** ضعفه الذهبي[51]، وابن حجر[52]: ضعيف. وقال الدارقطني[53]: يضع الحَدِيث، قال البيهقي[54]: متروك.

([40]) انظر: ابن ماجه، سننه(390/1)، ح:1234، (725/2)، ح:2143، (1092/2)، ح:3282.

([41]) انظر: أبو داود، سننه (304/1)، ح1173.

([42]) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (627/2-630).

([43]) انظر: النسائي، سننه (132/1)، ح242.

([44]) انظر: الدارقطني، سننه (211/1)، ح423، (391/4)، ح3661.

([45]) المرجع السابق (50/1)، ح86.

([46]) انظر: البيهقي، السنن الكبرى (441/1)، ح1408، (501/6)، ح12767، (354/7)، ح14240.

([47]) انظر: المرجع السابق (569/1)، ح1814، (686/7)، ح15402.

([48]) انظر: المرجع السابق (394/3)، ح:6128، (398/3)، ح6144، (473/3)، ح6365.

([49]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:86/1)، و (ج:174/4).

([50]) الدارقطني، سؤالات السهمي له (ص:248).

(51) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:550/3).

(52) ابن حجر، ابن حجر، التلخيص الحبير (ج:54/4)

(53) الدارقطني، سؤالات الحاكم له (ص: 148)

الخلاصة: متهم.

بشر بن مهران: الحذاء، الخصاف، البصري: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "روى عنه البصريون الغرائب"[55]، ونقل قوله ابن قُطلُوبُغا في الثقات[56].

وذكره ابن أبي حاتم مرتين، مرة في بشر، ومرة في بشير، وقال في الأولى، كتب عنه أبي[57]، وفي الثانية، "سمع منه أبي أيام الأنصاري وترك حديثه وأمرني أن لا اقرأ عليه حديثه"[58].

الخلاصة: ضعيف[59]، والحديث معدود في غرائبه[60].

– **شريك بن عبد الله:** صدوقٌ، تغير حفظه لما ولِّي القضاء، فمن سمع منه بعدما ولِّي القضاء، فإنما سمع منه في اختلاطه[61].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر[62]، من طريق بشر بن مهران، به بنحوه.

وله شاهد أخرجه ابن عساكر[63] –من طريق أبي نُعَيم[64]–، والرافعي[65]،من طريق ابن أبي رواد، عن إسماعيل بن أمية، عن عكرمة، عن ابن عباس، به، بلفظ: "من سره أن يحيى حَيَاتِي وَيَمُوتَ مَمَاتِي وَيَدْخُلَ جَنَّةَ عَدْنٍ فَلْيُوَالِ عَلِيًّا مِنْ بَعْدِي فَإِنَّهُمْ عِتْرَتِي خُلِقُوا مِنْ طِينَتِي وَرُزِقُوا فَهْمِي وَعِلْمِي فَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ بِفَضْلِهِمْ مِنْ أُمَّتِي لا أَنَالَهُمُ اللَّهُ شَفَاعَتِي".

وشاهد آخر من طريق زيد بن أرقم أخرجه الآجري[66]، والطبراني[67]، وابن شاهين[68]، والحاكم[69]، وأبو نُعَيم[70]، من طرق، عن يَحْيَى بْنِ يَعْلَى، عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَى حَيَاتِي، وَيَمُوتُ مِيتَتِي، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ الَّتِي وَعَدَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى غَرَسَ قَصَبَاتِهَا بِيَدِهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ هُدًى، وَلَنْ يُدْخِلَكُمْ فِي ضَلَالَةٍ».

الحكم على الإسناد:

إسناده موضوع؛ محمد بن زكريا بن الْغَلَابِيُّ: متهم[71]. وحكم ابن تيمية[72]، والألباني[73]، عليه بالوضع، قال الألباني: "وقد روي بلفظ أتم منه: من سره أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن

(54) البيهقي، دلائل النبوة (ج:427/2).

([55]) (ج:140/8).

([56]) ابن قطلوبغا، الثقات (ج:44/3).

([57]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج:367/2).

([58]) المرجع السابق (ج:379/2).

([59]) وقد مال الذهبي لترجيح ترك أبي حاتم له، فقال: "تركه أبو حاتم". الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:330/1).

([60]) ابن حجر، لسان الميزان (ج:315/2).

([61]) الكرد، مرويات شريك القاضي في الكتب الستة جمعاً وتخريجاً ودراسة، ص30، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة، 2002م.

([62]) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج:242/42)، وفي إسناده: الحسين بن إسماعيل المهدي، لم اعثر على جرح أو تعديل فيه. الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:739/6)، وفيه أيضاً: محمد بن عمر النصيبي، لم أعثر له على ترجمة.

([63]) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج:240/42).

([64]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:86/1).

([65]) الرافعي، التدوين في أخبار قزوين (ج:485/2).

([66]) الآجري، الشريعة (ج:2097/4)، ح:1590.

([67]) الطبراني، المعجم الكبير (ج:194/5)، ح:5067.

([68]) ابن شاهين، شرح مذاهب أهل السنة (ص:203)، ح:142.

([69]) الحاكم، المستدرك (ج:139/3)، ح:4642، وتعقبه الذهبي فقال: هو إلى الوضع أقرب.

([70]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:349/4): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ التَّغْلِبِيُّ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى الْأَسْلَمِيُّ، قَالَ: ثنا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْق، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَوْتَتِي، وَيَسْكُنَ جَنَّةَ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، غَرَسَ قُضْبَانَهَا بِيَدَيْهِ، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّهُ لَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ هُدًى وَلَنْ يُدْخِلَكُمْ فِي ضَلَالَةٍ» غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاق، تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى عَنْ عَمَّار.

([71]) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:325/1).

([72]) نقلاً عن: الذهبي، المنتقى (ص:476).

([73]) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج:297/2).

غرسها ربي، فليوال علياً من بعدي، وليوال وليه، وليقتد بالأئمة من بعدي، فإنهم عترتي، خلقوا من طينتي، رزقوا فهماً وعلماً، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي، موضوع، أخرجه أبو نُعَيم من طريق محمد بن جعفر بن عبد الرحيم، حدثنا أحمد بن محمد بن زيد بن سليم، حدثنا عبدالرحمن بن عمران بن أبي ليلى – أخو محمد بن عمران –، حدثنا يعقوب بن موسى الهاشمي، عن ابن أبي رواد، عن إسماعيل بن أمية، عن عكرمة، عن ابن عباس[74] مرفوعاً، وقال: وهو غريب، قلت: وهذا إسناد مظلم كل من دون أبي رواد مجهولون، لم أجد من ذكرهم...فأحدهم هو الذي اختلق هذا الحديث الظاهر البطلان والتركيب"، وكذا حكم عليه أيضاً بالوضع من حديث زيد بن أرقم[75]. وعليه فلا فائدة ترجى في تقوية متن الحديث بشواهده.

الحديث الثاني:

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ، ثَنَا مَيْسَرَةُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ الرَّجُلَيْنِ لَيَتَوَجَّهَانِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيُصَلِّيَانِ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُهُمَا وَصَلَاتُهُ أَوْزَنُ مِنْ أُحُدٍ، وَيَنْصَرِفُ الْآخَرُ وَمَا تَعْدِلُ صَلَاتُهُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ**»، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**إِذَا كَانَ أَحْسَنَهُمَا عَقْلًا**»، قَالَ: وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**إِذَا كَانَ أَوْرَعَهُمَا عَنْ مَحَارِمِ اللهِ وَأَحْرَصَهُمَا عَلَى الْمُسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي التَّطَوُّعِ**». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَحَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ.[76]

تخريج الحديث:

أخرجه الحارث بن أبي أسامة[77]، –ومن طريقه المصنف–.

وأخرجه ابن الجوزي[78]، من طريق داود بن المُحَبَر[79]، به بنحوه.

وأخرج الطبراني[80] شطره الأول، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، به بنحوه.

الحكم على الإسناد:

إسناده موضوع: فيه: وداود بن المُحَبَر، وشيخه، معروفان بالوضع[81]، وموسى بن عبيدة، ضعيف[82]. قال ابن عراق: "أخرجه دون سؤال أبي حميد وجوابه الطبراني في الكبير، وقال الهيثمي في المجمع[83]: فيه محمد بن رجاء السجستاني لم أعرفه وبقية رجاله ثقات انتهى. وفي الميزان[84] محمد بن رجاء روى عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، خبراً باطلاً في فضل معاوية، اتهم بوضعه فلعله هو هذا".

الحديث الثالث:

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادِ بْنِ زُغْبَةَ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، ثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ[85]، قَالَ: سَمِعْتُ عَبَّادَ بْنَ نَاشِرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا رُهْمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ، يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «**إِنَّ رَبِّي خَيَّرَنِي بَيْنَ سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَفْوًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَبَيْنَ الْحَثْيَةِ**[86] **عِنْدَهُ**»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، يَحْثِي لَكَ رَبُّكَ؟ فَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْهِمْ وَهُوَ يُكَبِّرُ فَقَالَ: «**إِنَّ رَبِّي زَادَنِي يَتْبَعُ كُلَّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَالْحَثْيَةُ عِنْدَهُ**»، قَالَ أَبُو رُهْمٍ: يَا أَبَا أَيُّوبَ، وَمَا تَظُنُّ حَثْيَةَ اللهِ؟ فَأَكَلَهُ النَّاسُ بِأَفْوَاهِهِمْ، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: دَعُوا صَاحِبَكُمْ، أُخْبِرُكُم حَثْيَةَ

([74]) انظر تفصيل طرقه في تخريج الحديث.

([75]) سبق تفصيل طرق الحديث في التخريج.

([76]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:1/362).

([77]) الهيثمي، بغية الباحث (ج:2/805)، ح:821.

([78]) ابن الجوزي، التبصرة (ج:1/386).

([79]) بمهملة وموحدة كمحمد. الهندي، المغني (ص222).

([80]) الطبراني، المعجم الكبير (ج:4/149)، ح:3970.

([81]) ابن حجر، المطالب العالية (ج:13/547).

([82]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:552).

([83]) (ج:8/28).

([84]) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:3/545).

([85]) وهو حَيُّ بْنُ هَانِئِ بْنِ نَاصِرٍ، أَبُو قَبِيلٍ الْمَعَافِرِيُّ الْمِصْرِيُّ. الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:3/577).

([86]) كِنَايَةٌ عَنِ الْمُبالَغة فِي الْكَثْرَةِ، وَإِلَّا فَلَا كَفَّ ثَمَّ وَلَا حَثْيَ، جَلَّ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وعَزَّ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 339).

النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا أَظُنُّ، بَلْ كَالْمُسْتَيْقِنِ، حَتَّيْةُ النَّبِيِّ أَنْ يَقُولَ: رَبِّ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، ثُمَّ يُصَدِّقُ قَلْبُهُ لِسَانَهُ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ". هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو قَبِيلٍ، عَنْ عَبَّادٍ، حَدَّثَ بِهِ الْكِبَارُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ، وَأَشْكَالِهِ.[87]

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني[88] –ومن طريقه الصنف–.

وأخرجه أحمد[89]، من طريق ابن لهيعة، به بنحوه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، لأجل ابن لهيعة، كما أن في إسناده من لم أعرفه، وهو: عباد بن ناشر. قال الهيثمي[90]: "رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ عبدالله نَاشِرٌ مِنْ بَنِي سَرِيعٍ وَلَمْ أَعْرِفْهُ[91]، وَابْنُ لَهِيعَةَ ضَعَّفَهُ الْجُمْهُورُ[92]".

الحديث الرابع:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ، قَالَ: ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ، عَنِ الْأَزْهَرِ بْنِ سِنَانَ، عَنْ شَبِيبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بن قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ذَهَبْتُ لِأُسْلِمَ حِينَ بَعَثَ اللهُ تَعَالَى مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقلت: لَعَلِّي أُدْخِلُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً فِي الْإِسْلَامِ فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ حَيْثُ مَجْمَعِ الْمَاءِ فَإِذَا بِرَاعِي الْقَرْيَةِ يَقُولُ: لَا أَرْعَى لَكُمْ أَغْنَامَكُمْ قَالُوا: وَلِمَ؟ قَالَ: يَجِيءُ الذِّئْبُ كُلَّ لَيْلَةٍ فَيَأْخُذُ شَاةً وَصَنَمُكُمْ قَائِمٌ لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ وَلَا يُغَيِّرُ وَلَا يُنْكِرُ قَالَ: فَذَهَبُوا وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يُسْلِمُوا فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جَاءَ الرَّاعِي يَشْتَدُّ وَيَقُولُ: الْبُشْرَى الْبُشْرَى، قَدْ جِيءَ بِالذِّئْبِ مَقْمُوطًا بَيْنَ يَدَيِ الصَّنَمِ بِغَيْرِ قِمَاطٍ قَالَ: فَذَهَبُوا وَذَهَبْتُ مَعَهُمْ فَقَتَلُوا الذِّئْبَ وَسَجَدُوا لَهُ يَعْنِي لِلصَّنَمِ وَقَالُوا: هَكَذَا فَاصْنَعْ، فَأَتَيْتُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّثْتُهُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: «**لَعِبَ بِهِمُ الشَّيْطَانُ**». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَبِيبِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَتَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ الْأَزْهَرُ.[93]

تخريج الحديث:

أخرجه البزار[94]، والطبراني[95]، وابن عدي[96]، من طريق الأزهر، به بنحوه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، قال الهيثمي[97]: "رواه البزار، ومداره على أزهر بن سنان"، قال الباحثان: وهو ضعيف[98]، وشبيب مجهول الحال[99].

الحديث الخامس:

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الضَّبِّيُّ، قَالَ: ثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْحَوْضِيُّ، قَالَ: ثنا سَلَّامٌ، عَنْ زَيْدٍ الْعَمِّيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بن قُرَّةَ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ رَبَّكُمْ تَعَالَى يَقُولُ: «**ابْنَ آدَمَ تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي أَمْلَأْ قَلْبَكَ غِنًى وَأَمْلَأْ يَدَيْكَ رِزْقًا يَا ابْنَ آدَمَ لَا تَبَاعَدْ مِنِّي فَأَمْلَأْ قَلْبَكَ فَقْرًا وَأَمْلَأْ يَدَيْكَ شُغْلًا**» غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ زَيْدٌ وَعَنْهُ سَلَّامٌ، وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ مَعْقِلٍ جَمَاعَةٌ[100]

تخريج الحديث:

([87]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:1/362).

([88]) الطبراني، المعجم الكبير (ج:4/127)، ح:3882.

([89]) أحمد، مسنده (ج:38/491)، ح:23505.

([90]) الهيثمي، مجمع الزوائد (ج:10/406).

([91]): عبدالله بْن ناشر الكناني عَنْ سَعِيد بْن سُفْيَان، روى عَنْهُ يَحْيَى بْن أَبِي عَمْرو السيباني. قلت: مجهول الحال. انظر: البخاري، التاريخ الكبير (ج:5/214)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج:5/185)، المطيري، الفرائد على مجمع الزوائد (ص:161).

([92]) صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:319) .

([93]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:2/303).

([94]) البزار، البحر الزخار (ج:8/253)، ح:3318.

([95]) الطبراني، المعجم الكبير (ج:19/31)، ح:67.

([96]) ابن عدي، الكامل (ج:2/141).

([97]) الهيثمي، مجمع الزوائد (ج:2/196).

([98]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:97).

([99]) انظر: البخاري، التاريخ الكبير (ج:4/234)،

([100]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:2/303).

أخرجه الطبراني[101]، وابن عدي[102]، وابن الأثير[103]، من طريق سلام، به بمثله.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً، فيه سلام الطويل: متروك[104]، وزيد العمى[105]: ضعيف. وقال ابن الجوزي[106]: "هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ؛ سلام وزيد الْعَمِّيّ ليسا بشيء". وقال الهيثمي[107]: "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ سَلَّامٌ الطَّوِيلُ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ".

الحديث السادس:

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلَّانَ، قَالَ: ثنا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا جُبَارَةُ بْنُ مُغَلِّسٍ، قَالَ: ثنا مُوسَى بْنُ عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبدالله، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عِيَالُ اللهِ وَأَحَبُّكُمْ إِلَى اللهِ مَنْ أَحْسَنَ إِلَى عِيَالِهِ**»، غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ لَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ إِلَّا مُوسَى بْنُ عُمَيْرٍ.[108]

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي[109]، من طريق سعيد بن محمد الوراق.

وأخرجه الطبراني[110]، وأبو نُعَيم[111]، والبيهقي[112]، من طريق أبي صهيب النضر بن سعيد.

وأخرجه ابن عدي[113]، من طريق محمد بن عبيد المحاربي.

وأخرجه البيهقي[114]، من طريق إسحاق بن كعب.

وأخرجه قوام السنة[115]، من طريق محمد بن جعفر البلخي.

جميعهم عن موسى بن عمير، به بنحوه، وفيها الأسود، بدلاً من علقمة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ جُبَارَةُ بْنُ مُغَلِّسٍ ضعيف[116]، بل قال البخاري[117]: "حَدِيثه مُضْطَرب"، ومن اضطرابه فيه أنه جعله من حديث علقمة عن ابن مسعود، والصواب أنه من حديث الأسود عنه، كما هو ظاهر في تخريج الحديث.

وذكر ابن عدي حديثنا مع حديثين آخرين، وقال[118]: "وهذه الأحاديث الثلاثة عن الحَكَمِ بهذا الإسناد، ولا أعلم يرويها عن الحكم غير موسى بن عمير.. وموسى بن عمير هذا له غير ما ذكرت أحاديث وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه".

الحديث السابع:

حَدَّثَنَا عبدالله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُنْذِرِ الْحُجْرِيُّ قَالَ: ثنا أَبِي قَالَ: ثنا ابْنُ الْأَجْلَحِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبدالله، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ وَهُمَا مُهْلِكَاكُمْ**»، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ لَمْ يَرْوِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ إِلَّا ابْنُ الْأَجْلَحِ.[119]

تخريج الحديث:

أخرجه البزار[120]، وابن الأعرابي[121]، والطبراني[122]، والبيهقي[123]، من طريق أحمد بن يحيى بن المنذر، به بنحوه.

([101]) الطبراني، المعجم الكبير (ج:216/20)، ح:500.

([102]) ابن عدي، الكامل (ج:309/4).

([103]) ابن الأثير، أسد الغابة (ج:392/3).

([104]) سلام سليم الطويل المدائني متروك. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:261) .

([105]) زيد بن الحواري أبو الحواري العمي البصري، قاضي هراة، ضعيف. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:223) .

([106]) ابن الجوزي، العلل المتناهية (ج:317/2).

([107]) الهيثمي، مجمع الزوائد (ج:283/10).

([108]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:102/2).

([109]) الشاشي، مسنده (ج:419/1)، ح:435.

([110]) الطبراني، المعجم الأوسط (ج:356/5)، ح:5541.

([111]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:237/4).

([112]) البيهقي، شعب الإيمان (ج:523/9).

([113]) ابن عدي، الكامل (ج:54/8).

([114]) البيهقي، شعب الإيمان (ج:523/9)، ح:7049.

([115]) المنذري، الترغيب والترهيب (ج:134/1)، ح:138.

([116]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:137).

([117]) البخاري، التاريخ الأوسط (ج:375/2).

([118]) ابن عدي، الكامل (ج:55/8).

([119]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:102/2).

([120]) البزار، البحر الزخار (ج:51/5)، ح:1612.

وأخرجه البزار[124]، من طريق يحيى بن منذر، عن عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش، به بنحوه.

وأخرجه الرامهرمزي[125]، من طريق زُبَيد، عن مُرَّة، عن ابن مسعود، موقوفاً، بنحوه.

وأخرجه ابن حبان[126]، ، من طريق وكيع.

وأخرجه ابن أبي شيبة[127]، من طريق أبي معاوية.

وأخرجه أبو بكر الشافعي[128]، من طريق سفيان.

ثلاثتهم عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى الأشعري، بنحوه، إلا أن رواية ابن حبان جاءت مرفوعة لا موقوفة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ يحيى المنذر، ضعيف[129]"، وفيه أيضاً ابنه أحمد، قال الذهبي[130] عنه: "ليس بشئ"، وأعل الحديث الدارقطني، فقال[131]: "يرويه الأعمش واختلف عنه؛ فرواه يحيى بن المنذر الحجري، عن ابن الأجلح، عن الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، ورواه شعبة، والثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، موقوفا، ورفعه مؤمل بن إهاب، عن أبي داود، عن شعبة، وعبدالله بن هاشم، عن يحيى القطان، عن الثوري، ومؤمل بن إهاب، عن مالك بن سعير، عن الأعمش، ووقفه الباقون، وهو الصحيح وحديث أبي وائل، عن أبي موسى الموقوف[132]".

الحديث الثامن:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الْكَاتِبُ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عبدالله الْحَضْرَمِيُّ، قَالَ: ثنا عُبَيْدُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عبدالله بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ كُلَّ لَيْلَةٍ**» قَالُوا: وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ قَالَ: «**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ تَفَرَّدَ بِهِ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ وَرَوَاهُ هِلَالُ بْنُ يَسَافٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، فَخَالَفَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ.[133]

دراسة رجال الإسناد:

– مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الْكَاتِبُ: ليس يعرف بهذا الاسم مع كونه كاتباً إلا راويان فيما أعلم: الأول: محمد بن عبيد الله بن محمد بن العلاء البغدادي، أبو جعفر الكاتب، والثاني: أَبُو بَكْر البغدادي الكَرْخي الكاتب. وكلاهما ثقة[134].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الضريس[135]، والنسائي[136]، من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري، عن أبيه.

وأخرجه البزار[137]، من طريق أبي بكر البكراوي عبدالرحمن بن عثمان.

([121]) ابن الأعرابي، معجمه (ج:462/2)، ح:903.

([122]) الطبراني، المعجم الكبير (ج:95/10)، ح:10069.

([123]) البيهقي، شعب الإيمان (ج:515/12)، ح:9817.

([124]) البزار، البحر الزخار (ج:51/5)، ح:1613.

([125])الرامهرمزي، المحدث الفاصل (ص:514).

([126]) ابن بلبان، الإحسان (ج:469/2)، ح:694.

([127]) ابن أبي شيبة، مصنفه (ج:141/7)، ح:34813.

([128]) أبو بكر الشافعي، الفوائد الشهير بالغيلانيات (ج:647/1)، ح:873.

([129]) انظر: ابن حجر، لسان الميزان (ج:478/8).

([130]) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:162/1)، وانظر: ابن حجر، لسان الميزان (ج:690/1).

([131]) الدارقطني، العلل (ج:159/5).

([132]) وإلى هذا أيضا ذهب ابن حجر فقال: صَحِيحٌ مَوْقُوفٌ. ابن حجر، المطالب العالية (ج:303/13).

([133]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:117/2).

([134]) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:582/7)، و (641/8). وقد توبع كما هو ظاهر في تخريج الحديث. قال الشاشي: "رَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَأَبُو بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ فَقَالُوا: عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ". وللحديث شواهد يصح بها، وإن كان قد وقع الخلاف في كثير منها، وقد أشار إلى جزء منها أبو نُعَيم في قوله عقب حديثنا.

([135]) ابن الضريس، فضائل القرآن (ص:109)، ح:243.

([136]) النسائي، السنن الكبرى (ج:251/9)، ح:10443.

([137]) البزار، البحر الزخار (ج:251/5)، ح:1866.

وأخرجه الطبراني[138]، من طريق علي بن محمد النشيطي.
جميعهم عن شعبة، به بنحوه. وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَأَبُو بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ.
وأخرجه النسائي[139]، من طريق هلال بن يساف قال كَانَ الرَّبِيعُ إِذَا جَلَسَ مَجْلِسًا لَمْ يَقُمْ حَتَّى يُحَدِّثَ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَحَدِيثًا يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذكر الحديث. قال الباحثان: أي مرفوعاً، ودل على ذلك الرواية التي أخرجها أبو محمد الخلال[140]، من طريق هلال بن يساف، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «مَنْ يَقْرَأُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي يَوْمٍ؟» فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: «مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».
وأخرجه البزار[141]، وابن الضريس[142]، من عمرو بن ميمون، عن ابن مسعود، به بنحوه.
وأخرجه ابن معين[143]، والنسائي[144]، من طريق أبي عبدالرحمن السلمي.
وأخرجه الدارمي[145]، من طريق عاصم، عن زر،
كلاهما عن ابن مسعود، موقوفاً.
وأخرجه النسائي[146]، من طريق الأعمش، عن إبراهيم النخعي[147]، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

الحكم على الإسناد:
إسناده صحيح، رواته كلهم ثقات. قال الشاشي[148]: "رَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَأَبُو بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ فَقَالُوا: عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ"[149].
وللحديث شواهد وقع الخلاف في كثير منها، وقد أشار إلى جزء منها أبو نُعَيم في قوله عقب حديثنا[150].

الحديث التاسع:
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَيْثَمِ، قَالَ: ثنا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّائِغُ، قَالَ: ثنا غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ[151]، قَالَ: ثنا جَعْفَرُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ هِلَالٍ أَبِي ضِيَاءٍ[152]، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عبدالله بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**كُلُّ قَرْضٍ يَقْتَرِضُهُ الرَّجُلُ يُكْتَبُ صَدَقَةً**» غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ هِلَالٍ وَالرَّبِيعِ تَفَرَّدَ بِهِ جَعْفَرُ بْنُ مَيْسَرَةَ وَلَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ غَسَّانَ وَحَدَّثَ بِهِ الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، عَنْ غَسَّانَ مِثْلَهُ.[153]

([138]) الطبراني، المعجم الأوسط (ج:228/8).
([139]) النسائي، السنن الكبرى (ج:254/9)، ح:10452.
([140]) الخلال، فضائل سورة الإخلاص (ص:37)، ح:3.
([141]) البزار، البحر الزخار (ج:243/5)، ح:1856.
([142]) ابن الضريس، فضائل القرآن (ص:110)، ح:247.
([143]) ابن معين، الجزء الثاني من حديثه (ص:137)، ح:54، وقال المحقق: إسناده صحيح.
([144]) النسائي، السنن الكبرى (ج:251/9)، ح:10442.
([145]) الدارمي، سننه (ج:2159/4)، ح:3476، وحسن إسناده المحقق.
([146]) النسائي، السنن الكبرى (ج:252/9)، ح:10444، 10445.
([147]) قلت: وهو ثقة كثير الإرسال، فلا مانع أن يكون قد رواه على الوجهين، مرسلاً، ومتصلا، فيصح هذا، ويصح هذا.
([148]) الهيثم بن كليب بن شريح بن معقل الشاشي، أبو سعيد: محدث ما وراء النهر، ومؤلف "المسند الكبير" في مجلدين. أصله من مرو. وإقامته في بخارى. الزركلي، الأعلام (8/ 105).
([149]) الشاشي، مسنده (1/ 424)، ح: 443.
([150]) انظر: منصور، أنيس الساري (ج:5221/7)، ح:3722، حيث فصل في ذكر الخلاف الوارد في كل شاهد من شواهد الحديث، مع الكلام على تلك الطرق والترجيح بينها ما أمكن.
([151]) أبو محمد الأَزْديّ المَوْصِليّ. مختلف فيه، وأميل إلى كونه ضعيفاً. انظر: المسلمي وآخرون، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني (ج:512/2)، الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:652/5)، الخطيب، تاريخ بغداد (ج:285/14)، ابن حجر، تعجيل المنفعة (ج:105/2)، الخليلي، الإرشاد (ج:619/2)، ابن حبان، الثقات (ج:2/9)، ابن قطلوبغا، الثقات (ج:481/7) .
([152]) هذا ما وجدته في ترجمته. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى (ج:324/1)، المزي، تهذيب الكمال (ج:71/9).
([153]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:118/2).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار[154]، والطبراني[155]، وابن عدي[156]، والبيهقي[157]، من طريق غسان بن الربيع، به بلفظه، ولم يذكر البزار في إسناده جعفر بن ميسرة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ جعفر بن ميسرة، "منكر الحديث"[158]. قال الطبراني[159]: "لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الرَّبِيعِ، إِلَّا هِلَالٌ أَبُو ضِيَاءٍ، وَلَا عَنْ هِلَالٍ، إِلَّا جَعْفَرُ بْنُ مَيْسَرَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ"، وجعفر بن مسيرة "منكر الحديث"[160]، قال الهيثمي[161]: "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ، وَالْأَوْسَطِ، وَفِيهِ جَعْفَرُ بْنُ مَيْسَرَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ". والصواب أن الدين شطر الصدقة لا مثلها[162] .

الحديث العاشر:

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ وَاقِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَسْعَدَةُ بْنُ صَدَقَةَ أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عبدالله بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ تَحِلُّ فِيهِ الْعُزْلَةُ وَلَا يَسْلَمُ لِذِي دِينٍ دِينُهُ إِلَّا مَنْ فَرَّ بِدِينِهِ مِنْ شَاهِقٍ إِلَى شَاهِقٍ وَمِنْ جُحْرٍ إِلَى جُحْرٍ كَالطَّيْرِ بِفِرَاخِهِ وَكَالثَّعْلَبِ بِأَشْبَالِهِ**» ثُمَّ قَالَ: «**مَا أَتْقَاهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ رَاعِيَ غَنَمٍ أَقَامَ الصَّلَاةَ بِعِلْمٍ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ وَيَعْتَزِلُ النَّاسَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ، وَلَشَاةٌ عَفْرَاءُ أَرْعَاهَا بِسَلْعٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مُلْكِ بَنِي النَّضِيرِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا**» غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ وَمِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ لَمْ يَرْوِهِ عَنْهُ إِلَّا مَسْعَدَةُ وَلَا كَتَبْنَاهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ وَاقِدٍ عَالِيًا.[163]

تخريج الحديث:

أخرجه الحارث[164] –ومن طريقه المصنف، وأبو بكر النصيبي[165]، وابن العديم[166] –.

وأخرجه الخطابي[167]، من طريق أبي الأحوص.

وأخرجه الرافعي[168]، من طريق الحسن.

كلاهما عن ابن مسعود، به بنحوه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً؛ مَسْعَدَةُ متروك[169]. قال البوصيري[170]: "رواه الحارث عن عبد الرحيم بن واقد وهو ضعيف"، ومسعدة متروك[171]، وأما المتابعات المذكورة في تخريج الحديث ففي أسانيدها مجاهيل فلا يفرح بها. وحكم عليه الألباني بأنه منكر[172].

الحديث الحادي عشر:

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا مُوسَى بْنُ زَكَرِيَّا، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ اسْتَخْلَصَ هَذَا الدِّينَ لِنَفْسِهِ وَلَا يَصْلُحُ لِدِينِكُمْ إِلَّا السَّخَاءُ وَحُسْنُ الْخُلُقِ أَلَا فَزَيِّنُوا دِينَكُمْ بِهِمَا**» غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ وَالْحَسَنِ تَفَرَّدَ بِهِ

([154]) البزار، البحر الزخار (ج:252/5)، ح:1867.

([155]) الطبراني، المعجم الأوسط (ج:17/4)، ح:3498، الطبراني، المعجم الصغير (ج:246/1)، ح:402.

([156]) ابن عدي، الكامل (ج:379/2).

([157]) البيهقي، شعب الإيمان (ج:188/5)، ح:3285.

([158]) ابن عدي، الكامل (ج:379/2).

([159]) الطبراني، المعجم الأوسط (ج:17/4).

([160]) ابن عدي، الكامل (ج:379/2).

([161]) الهيثمي، مجمع الزوائد (ج:126/4).

([162]) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج:70/4)، ح:1553.

([163]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:118/2).

([164]) الهيثمي، بغية الباحث (ج:773/2)، ح:774.

([165]) النصيبي، فوائده (ص:11)، ح:10.

([166]) ابن العديم، بغية الطلب (ج:3566/8).

([167]) الخطابي، العزلة (ص:10).

([168]) الرافعي، التدوين في أخبار قزوين (ج:21/2).

([169]) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:98/4).

([170]) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة (ج:73/8).

([171]) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:98/4).

([172]) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج:269/7).

أَبُوعُبَيْدَةَ وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ زَرْبِيٍّ وَرُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عبدالله، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.[173]

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني[174] –ومن طريقه المصنف–.

وأخرجه قوام السنة[175]، من طريق عبدالله بن وهب الدينوري قال: حدثني محمد بن الأسود العمي، ثنا إبراهيم بن سليمان العبدي، ثنا مجاعة بن الزبير عن الحسن، به بنحوه[176].

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً، فيه أبو عبيدة، سعيد بن زَرْبِيٍّ "منكر الحديث"[177]، وفيه: عمرو بن الحصين العقيلي "متروك"[178]، وفيه: موسى بن زكريا التستري[179] "متروك"[180]، ولا يفرح بالمتابعة ولا بالشواهد للحديث، فحالها كحال حديثنا، ولهذا حكم عليه الألباني بالوضع[181].

الحديث الثاني عشر:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَخْلَدٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْكُدَيْمِيُّ، قَالَ: ثنا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَرْقَطُ، قَالَ: ثنا حُمَيْدُ بْنُ الْحَكَمِ الْجُرَشِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " **أَخْوَفُ مَا أَخَافَ عَلَى أُمَّتِي ثَلَاثٌ مُهْلِكَاتٌ: شُحٌّ مُطَاعٌ وَهَوًى مُتَّبَعٌ وَإِعْجَابُ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ** " غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ حُمَيْدٍ وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ نَحْوَهُ.[182]

تخريج الحديث:

أخرجه الدولابي[183]، والطبراني[184]، من طريق حميد بن الحكم، به بنحوه.

أخرجه البزار[185]، والخرائطي[186]، وأبو نُعَيم[187]، والبيهقي[188]، من طريق قتادة، عن أنس، به بلفظه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، فيه محمد بن يونس الكديمي، "ضعيف"[189]، وفيه أيضاً: حميد بن الحكم الْجُرَشِيُّ "منكر الحديث جدا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[190]، قلت والمتابعة المذكورة في التخريج لا يفرح بها لأنها تروى من طريق الفضل بن بكر العبدي، قال عنه ابن حجر[191]: "الفضل بن بكر عن قتادة، لا يعرف وحديثه منكر"، ولهذا قال العراقي[192]: "أخرجه البزار والطبراني وأبو نُعَيم والبيهقي في الشعب من حديث أنس بإسناد ضعيف"، وقال العقيلي[193] بعد أن أورد طريق المتابعة "وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ وَعَنْ غَيْرِ أَنَسٍ بِأَسَانِيدَ

([173]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:160/2).

([174]) الطبراني، المعجم الأوسط (ج:165/8)، ح:8286، الطبراني، المعجم الكبير (ج:159/18)، ح:347.

([175]) إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنّة: من أعلام الحفاظ. كان إماما في التفسير والحديث واللغة. وهو من شيوخ السمعاني في الحديث. الزركلي، الأعلام (1/ 323).

([176]) المنذري، الترغيب والترهيب (ج:86/2)، ح:1209.

([177]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:235).

([178]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:420).

([179]) جاءت هذه النسبة عند أبي نُعَيم في معرفة الصحابة (ج:969/2)، من رواية الطبراني عنه، وهو عند الطبراني منسوب كذلك. انظر: الطبراني، المعجم الكبير (ج:159/18)، ح:347.

([180]) الدارقطني، سؤالات الحاكم له (ص:156).

([181]) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج:441/3)، ح:1282.

([182]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:160/2).

([183]) الدولابي، الكنى والأسماء (ج:469/2)، ح:847.

([184]) الطبراني، المعجم الأوسط (ج:328/5)، ح:5452.

([185]) البزار، البحر الزخار (ج:486/13)، ح:7293.

([186]) الخرائطي، اعتلال القلوب (ج:49/1)، ح:96.

([187]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:343/2).

([188]) البيهقي، شعب الإيمان (ج:203/2)، ح:731.

([189]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:515).

([190]) ابن حبان، المجروحين (ج:262/1).

([191]) ابن حجر، لسان الميزان (ج:335/6).

([192]) العراقي، المغني عن حمل الأسفار (ص:23).

([193]) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج:447/3).

فِيهَا لِينٌ"، قال الباحثان: يريد بذلك حديثنا. ويصح الحديث بلفظ: "ما أخافُ على أُمّتِي إلا ثلاثاً: شُحٌّ مُطاعٌ، وهوىً متَّبعٌ، وإمامُ ضلالٍ"[194].

الحديث الثالث عشر:

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ الطَّبَرِيُّ، قَالَ: ثنا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمِ بْنِ مَرْزُوقٍ، قَالَ: ثنا أَبِي، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي قَيْسٍ[195]، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَبْهَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَجَدْتُ الْحَسَنَةَ نُورًا فِي الْقَلْبِ وَزَيْنًا فِي الْوَجْهِ وَقُوَّةً فِي الْعَمَلِ وَوَجَدْتُ الْخَطِيئَةَ سَوَادًا فِي الْقَلْبِ وَشَيْنًا فِي الْوَجْهِ وَوَهْنًا فِي الْعَمَلِ**» غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ تَفَرَّدَ بِهِ عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ وَأَبُو سُفْيَانَ اسْمُهُ عَبْدُ رَبِّهِ.[196]

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجوزي[197]، من طريق أبي بكر بن خلاد العطار، به بلفظه.

الحكم على الإسناد:

إسناده منكر. قال أبو حاتم[198]: "هذا حديث منكر، وأبو سفيان مجهول[199]"، قال الباحثان: وكذا عمر بن نبهان[200].

الحديث الرابع عشر:

حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَرْوَانِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ[201] قَالَ: ثنا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى السِّمْسَارُ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدَكَ الْقَزْوِينِيُّ، قَالَ: ثنا عَبَّادُ بْنُ صُهَيْبٍ، قَالَ: ثنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**النَّظَرُ إِلَى عَلِيٍّ عِبَادَةٌ**» غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَلَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ.[202]

دراسة رجال الإسناد:

عليّ بن موسى بن الحسين، أبو الحسن ابن السّمْسار الدّمشقيّ: قال أبو الوليد الباجيّ: فيه تَشَيُّع يُفْضي به إلى الرَّفض، وكان قليل المعرفة، في أُصُوله سُقْم، وقال الكتّانيّ: كان فيه تساهل، ويذهب إلى التَّشَيُّع[203].

الخلاصة: فيه تشيع، وتساهل ولا يحتج به إذا انفرد.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو القاسم الحلبي[204]، وابن المغازلي[205]، وابن عساكر[206]، بطرقهم عن هشام بن عروة، به بلفظه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً، فيه ابن موسى السمسار، وفيه تشيع، وتساهل كما بينا ذلك، وفيه أيضاً: عباد بن صهيب "أحد المتروكين"[207].

([194]) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج:713/7)، ح:3237.

([195]) الرازي الأزرق كوفي نزل الري صدوق له أوهام. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:426).

([196]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:161/2).

([197]) ذم الهوى (ص:181).

([198]) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج:189/5).

([199]) وكذا قال الذهبي عنه في الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:532/4).

([200]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:417).

([201]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:183/2).

([202]) قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (ج:395/16): الشَّيْخُ، وقال أبو الطيب المنصوري في الروض الباسم (ج:204/1): النفس إلى جعله صدوقًا أميل وذلك لقول الذهبي، ووصفه بالشيخ مدح من الذهبي؛ لا أنه لين، ولما كان الذهبي يتوسع في عبارات المدح؛ فجعل المترجم له صدوقًا أحوط، ولما كثر مشايخ وتلامذة الراوي –دل مع كلام الذهبي– على أنه لا ينزل عن درجة الاحتجاج به، والله أعلم.

([203]) الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:530/9).

([204]) أبو القاسم الحلبي، حديثه (ص:39)، ح:38.

([205]) ابن المغازلي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ص:268)، ح:243، (ص:271)، ح:245.

([206]) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج:9/40).

([207]) ابن حجر، لسان الميزان (ج:390/4).

الحديث الخامس عشر:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَطَّابٍ الْمَوْصِلِيُّ، قَالَ: ثنا عبدالله بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ، قَالَ: ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ[208]، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**شِرَارُ أُمَّتِي أَجْرَؤُهُمْ عَلَى صَحَابَتِي**» غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ، وَهِشَامٍ تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ صَاحِبُ غَرَائِبَ.[209]

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي[210]، من طريق محمد بن خطاب الموصلي، به بلفظه.

الحكم على الإسناد:

إسناده موضوع، أبو بكر بن أبي سَبرة، "في جملة من يضع الحديث"[211]. قال الألباني[212]: " قال أبو نُعَيم: "غريب من حديث عروة وهشام، تفرد به أبو بكر بن أبي سبرة، وهو مدني صاحب غرائب"، قلت: بل هو أسوأ حالاً مما ذكر، فقد طوَّل ابن عدي ترجمته، وذكر فيها أقوال الأئمة الجارحة، ثم ختمها بقوله بعد أن ساق له أحاديث منكرة: "وله غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه غير محفوظ وهو في جملة من يضع الحديث[213]"، ومحمد بن الخطاب: مجهول الحال[214]". قال الباحثان: وهو كما قال رحمه الله.

الحديث السادس عشر:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، قَالَ: ثنا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، السَّيْلَحِينِيُّ، قَالَ: ثنا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ،عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَتَدْرُونَ مَنِ السَّابِقُونَ إِلَى ظِلِّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؟**» قَالُوا: اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «**الَّذِينَ إِذَا أُعْطُوا الْحَقَّ قَبِلُوهُ وَإِذَا سُئِلُوهُ بَذَلُوهُ وَحَكَمُوا لِلنَّاسِ كَحُكْمِهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ**» هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ خَالِدٍ، حَدَّثَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ فِي مُسْنَدِهِ.[215]

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد[216]، وأبو بكر الشافعي[217]، والبيهقي[218]، من طريق ابن لهيعة، به بنحوه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، فيه ابن لهيعة، ولم يتابع، وقال ابن حجر: "لم أره إلا من حديث ابن لهيعة وحاله معروف[219]" [220]. وضعفه الألباني[221].

الحديث السابع عشر:

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ الْمُهَاجِرِ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ، قَالَ: ثنا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عبدالله بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: «**لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا**» غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ.[222]

([208]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:183/2).

([209]) بل سبرة كما في كلام أبي نُعَيم في خاتمة الحديث، وهو متهم بالوضع. انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:503/4) .

([210]) ابن عدي، الكامل (ج:199/9).

([211]) ابن عدي، الكامل (ج:202/9).

([212]) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج:803/13).

([213]) ابن عدي، الكامل (ج:202/9).

([214]) ليس هو الجبيري كما حسب الشيخ الألباني، إنما هو البلدي الزاهد الموصلي، انظر ترجمته في: ابن حبان، الثقات (ج:139/9)، وابن قطلوبغا، الثقات (ج:270/8)، وهو مجهول الحال.

([215]) المرجع السابق (ج:187/2).

([216]) أحمد، الزهد (ص:324)، ح:2367، مسنده (ج:440/40)، ح:24379.

([217]) أبو بكر الشافعي، الفوائد (ج:664/1)، ح:908.

([218]) البيهقي، شعب الإيمان (ج:466/13)، ح:10626.

([219]) صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:319) .

([220]) ابن حجر، الأمالي المطلقة (ص: 113).

([221]) الألباني، ضعيف الجامع (ص:17).

([222]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:189/2).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد[223]، وابن أبي الدنيا[224]، وأبو يعلى[225]، عن محمد بن مصعب، به بنحوه.

الحكم على الإسناد:

إسناده باطل، فيه محمد بن مصعب "صدوق كثير الغلط"[226]، وفيه أيضاً: محمد بن سهل بن المهاجر الرقي "راو للموضوعات"[227]، قال ابن حبان[228]: "وهذا المتن بهذا الإسناد باطل، إنما الناس رووا هذا الخبر عن الزهري عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة قال أولا انتفعتم بإهابها قالوا إنها ميتة قال إنما حرم أكلها"، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة[229]: "هذا خطأ؛ إنما هو: أن النبي ﷺ مر بشاة ميتة فقال: ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها؟ فقلت لهما: الوهم ممن هو؟ قالا: من القرقساني"، والعجيب بعد هذا كله قول الألباني[230] رحمه الله: "أخرجه أحمد: حدثنا محمد بن مصعب: حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال: مر رسول الله ﷺ بشاة ميتة قد ألقاها أهلها، فقال: فذكره. وهذا إسناد جيد في الشواهد، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير محمد بن مصعب – وهو القرقساني – قال الحافظ: " صدوق كثير الغلط ". وللحديث هذا شواهد كثيرة تدل على أنه قد حفظه..."!

الحديث الثامن عشر:

حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ حَمْدَانَ، قَالَ: ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: ثنا حُمَيْدُ بْنُ زَنْجُوَيْهِ، قَالَ: ثنا أَبُو أَيُّوبَ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: ثنا عبدالله بْنُ أَحْمَدَ النَّخَعِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " **الْإِيمَانُ ثَلَاثَةٌ وَالْأَمَانَةُ ثَلَاثٌ: مَنْ آمَنَ بِاللهِ الْعَظِيمِ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ أَوَّلَهُمْ وَآخِرَهُمْ وَعَلِمَ أَنَّهُ مَبْعُوثٌ، وَالْأَمَانَةُ ائْتَمَنَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الْعَبْدَ عَلَى الصَّلَاةِ إِنْ شَاءَ قَالَ صَلَّيْتُ وَلَمْ يُصَلِّ وَائْتَمَنَهُ عَلَى الْوُضُوءِ إِنْ شَاءَ قَالَ تَوَضَّأْتُ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَائْتَمَنَهُ عَلَى الصِّيَامِ فَإِنْ شَاءَ قَالَ صُمْتُ وَلَمْ يَصُمْ** " هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَلَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.[231]

تخريج الحديث:

انفرد به أبو نُعَيم.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ عبدالله بن أحمد النخعي، لم نعثر له على ترجمة، وإنما عثرنا على راو يقال له: عبدالله بن أحمد الدمشقي، يروي عن أيوب الدمشقي[232]، ولم أر أحداً ترجم له سوى ابن عساكر[233]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا.

وفيه ابن عجلان، قال الذهبي[234]: "حديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح، فلا ينحط عن رتبة الحسن"، لكن ابن حجر قال: "صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة"[235]، وحديثنا عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الحديث التاسع عشر:

حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَقِيهُ الْوَاسِطِيُّ[236]، قَالَ: ثنا عبدالله بْنُ سَعْدٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَتْنِي وَالِدَتِي مَرْوَةُ بِنْتُ مَرْوَانَ قَالَتْ: حَدَّثَتْنِي وَالِدَتِي

([223]) أحمد، مسنده (ج:168/5)، ح:3047.

([224]) ابن أبي الدنيا، الزهد (ص:25).

([225]) أبو يعلى، مسنده (ج:463/4)، ح:2593.

([226]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:507).

([227]) ابن حجر، لسان الميزان (ج:189/7)، وانظر: المنصوري، إرشاد القاصي (ص:560).

([228]) ابن حبان، المجروحين (ج:294/2).

([229]) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج:174/5).

([230]) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج:630/5)، وقارنه بما ذكر في الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات (ص:370).

([231]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:193/2).

([232]) كما في: الدولابي، الكنى والأسماء (ج:89/1)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج:63/27).

([233]) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج:64/27).

([234]) الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج:322/6).

([235]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:496).

([236]) أَبُو غَانِم سهل بن إِسْمَاعِيل بن بلبل الوَاسِطِيّ الْفَقِيه، حدث عَنهُ أَبُو عَليّ الْحسن بن حمكان وَغَيره. ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه (ج:587/1) .

عَاتِكَةُ بِنْتُ بَكَّارٍ، عَنْ أَبِيهَا[237]، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ سَالِمِ بْنِ عبدالله، عَنْ عبدالله بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَا تَرَكَ عَبْدٌ شَيْئًا لِلَّهِ لَا يَتْرُكُهُ إِلَّا لَهُ إِلَّا عَوَّضَهُ اللهُ مِنْهُ مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ**» هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.[238]

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر[239]، والسلفي[240]، من طريق عبدالله بن سعد الرقي، به بلفظه.

الحكم على الإسناد:

إسناده موضوع، فإن ما دون الزهري ليس لهم علاقة بالحديث غير عبدالله بن سعد الرقي[241] فإنه معروف، ولكن بالكذب، لذلك قال الألباني: موضوع[242] .

الحديث العشرون:

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الطَّلْحِيُّ[243]، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَبِيبٍ الرَّقِّيُّ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عبدالله يَعْنِي ابْنَ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا عبدالرحمن بْنُ مَغْرَاءَ، قَالَ: ثنا أَزْهَرُ بْنُ عبدالله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عبدالله، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: رُبَّمَا شَهِدْتَ وَغِبْنَا وَرُبَّمَا غِبْتَ وَشَهِدْنَا فَهَلْ عِنْدَكَ عِلْمٌ بِالرَّجُلِ يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ إِذَا نَسِيَهُ اسْتَذْكَرَهُ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**مَا مِنَ الْقُلُوبِ قَلْبٌ إِلَّا وَلَهُ سَحَابَةٌ كَسَحَابَةِ الْقَمَرِ بَيْنَمَا الْقَمَرُ مُضِيءٌ إِذْ عَلَتْهُ سَحَابَةٌ فَأَظْلَمَ إِذْ تَجَلَّتْ عَنْهُ فَأَضَاءَ وَبَيْنَمَا الرَّجُلُ يُحَدِّثُ إِذْ عَلَتْهُ سَحَابَةٌ فَنَسِيَ إِذْ تَجَلَّتْ عَنْهُ فَذَكَرَهُ**» هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ سَالِمٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عبدالرحمن بْنُ مَغْرَاءَ عَنْ أَزْهَرَ.[244]

تخريج الحديث:

أخرجه أبو الطيب الحوراني[245]، والطبراني[246]، من محمد بن عبدالله بن حماد، به بنحوه.

وأخرجه الحاكم[247]، من طريق محمد بن مهران الحمال.

والعقيلي[248]، من طريق العباس بن إسماعيل الكلاس.

جميعهم عن عبدالرحمن بْنُ مَغْرَاءَ، به مختصراً.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف فيه: محمد بن عبدالله بن أبي حماد الطرسوسي "مقبول"[249]، وفيه أيضاً: محمد بن علي بن حبيب الرقي، لم نجد له ترجمة[250]، وطرق التخريج التي روته من طريق عبدالرحمن بن مَغْرَاءَ كلها لا تخلو من مجهول أو متروك، فلا يستقيم أي منها. قال الذهبي[251]: "حديث منكر، قال العقيلي[252]: "أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ خُرَاسَانِيٌّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

([237]) ذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق ولم يذكر فيه جرحاً او تعديلاً. (ج:153/52).

([238]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:196/2).

([239]) ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج:374/10).

([240]) السلفي، الطيوريات (ج:1038/3)، ح:970.

([241]) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج:428/2).

([242]) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج:61/1).

([243]) عبدالله بن يحيى بن معاوية، أبو بكر التيمي الطلحي الكوفي، سَمِعَ: عبيد بن غنّام، وجماعة، وثّقه الحافظ محمد بن أحمد بن حمّاد، وَرَوَى عَنْهُ: أبو نُعَيم الحافظ، وغيره. الذهبي، تاريخ الإسلام (ج:149/8) ، قلت ثقة، وانظر: المنصوري، الدليل المغني (ص:262).

([244]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:196/2)، أبو نُعَيم، معرفة الصحابة (ج:1968/4)، ح:4945.

([245]) حديث أبي الطيب الحوراني (ص:121)، ح:36.

([246]) الطبراني، المعجم الأوسط (ج:247/5)، ح:5220.

([247]) الحاكم، المستدرك (ج:439/4)، ح:8199، وفي إسناده عبدالرحمن بن الحسن القاضي، متهم بالكذب.

([248]) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج:135/1)، والكلاس وتلميذه مجهولان.

([249]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:487).

([250]) المنصوري، إرشاد القاصي (ص:592)، وقال: مجهول الحال لإكثار الطبراني عنه.

([251]) الذهبي، تلخيص المستدرك (ج:397/4).

([252]) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج:135/1).

عَجْلَانَ"، وقال الهيثمي[253]: "وَهَذَا الْحَدِيثُ يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا"[254].

الحديث الحادي والعشرون:

حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ حَمْدَانَ، قَالَ: ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: ثنا أَبُو خَالِدٍ يَزِيدُ بْنُ صَالِحٍ الْيَشْكُرِيُّ قَالَ: ثنا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَبِي يَحْيَى، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ مَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي لَأُحِبُّ هَذَا فِي اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي لَأُحِبُّ هَذَا فِي اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَلْ تَدْرِي مَا اسْمُهُ؟**» قَالَ: لَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَاسْأَلْهُ عَنِ اسْمِهِ**» فَسَأَلَهُ وَأَعْلَمَهُ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَحَبَّكَ اللهُ الَّذِي أَحْبَبْتَنِي فِيهِ فَرَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي قَالَ لَهُ وَالَّذِي رَدَّ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَجَبَتْ**» هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَالِمٍ، تَفَرَّدَ بِهِ خَارِجَةُ رَوَاهُ مِنَ الْقُدَمَاءِ عَنْ خَارِجَةَ الْمَعَافَى بْنُ عِمْرَانَ الْمَوْصِلِيُّ.[255]

تخريج الحديث:

أخرجه ابن فيل[256]، وابن عدي[257]، والسبكي[258]، من طريق خارجة بن مصعب، به بنحوه.

وأخرجه الخرائطي[259]، وابن حبان[260]، من طريق نافع، عن ابن عمر، به بنحوه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً، ذكره ابن القيسراني[261]، ثم قال: "وخارجة متروك الحديث"، قال الباحثان: وفيه أيضاً: عمرو بن دينار البصري الأعور قهرمان آل الزبير، يكنى أبا يحيى، ضعيف"[262]، وأما الطريق التي يرويها نافع عن ابن عمر، فإسنادها حسن[263]، ويصح الحديث أيضاً بلفظ: "إذا أحب أحدكم أخاه فليعلمه أنه يحبه"[264].

الحديث الثاني والعشرون:

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالَ: ثنا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، قَالَ: ثنا أَبُو عبدالرحمن الْمُقْرِئُ، قَالَ: ثنا حَيْوَةُ، عَنْ أَبِي صَخْرٍ[265]، عَنْ عبدالله بْنِ عبدالرحمن، عَنْ سَالِمِ بْنِ عبدالله بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ: " **مَرَّ بِي جِبْرِيلُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: يَا جِبْرِيلُ مَنْ هَذَا مَعَكَ؟ قَالَ جِبْرِيلُ: هَذَا مُحَمَّدٌ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: يَا مُحَمَّدُ مُرْ أُمَّتَكَ فَلْيُكْثِرُوا مِنْ غِرَاسِ الْجَنَّةِ فَإِنَّ أَرْضَهَا وَاسِعَةٌ وَتُرَابُهَا طَيِّبٌ قَالَ مُحَمَّدٌ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: وَمَا غِرَاسُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**"، هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَالِمٍ وَمِنْ حَدِيثِ عبدالله بْنِ عبدالرحمن وَهُوَ أَبُو طُوَالَةَ الْأَنْصَارِيُّ مَدَنِيٌّ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَيْوَةَ عَنْ أَبِي صَخْرٍ حَدَّثَ بِهِ الْأَئِمَّةُ عَنْ أَبِي عبدالرحمن الْمُقْرِئِ، وَاللهُ أَعْلَمُ».[266]

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد[267]، والقضاعي[268]، والمحاملي[269]، وأبو بكر الدينوري[270]، وأبو بكر الشافعي[271]، وابن حبان[272]، والبيهقي[273]،

([253]) الهيثمي، مجمع الزوائد (ج:162/1).

([254]) وحسنه الألباني رغم هذه الأقوال كلها! انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج:340/5).

([255]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:197/2).

([256]) ابن فيل، جزئه (ص:37)، ح:8.

([257]) ابن عدي، الكامل (ج:498/3).

([258]) ابن عساكر، معجم الشيوخ (ص:555).

([259]) الخرائطي، اعتلال القلوب (ج:242/1)، ح:475

([260]) ابن بلبان، الإحسان (ج:328/2)، ح:569.

([261]) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ (ج:1876/4).

([262]) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:421).

([263]) انظر: هامش ابن بلبان، الإحسان (ج:328/2)، ح:569، وكذلك حسن إسناده الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج:766/7).

([264]) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج:776/1)، ح:417.

([265]) حميد بن زياد أبو صخر، صدوق يهم. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:181) .

([266]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:198/2).

([267]) أحمد، مسنده (ج:533/38)، ح:23552.

وابن عساكر[274]، من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، به، بنحوه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف، فيه عبد الله بن عبد الرحمن: مجهول الحال وعليه مدار الإسناد، قال الألباني[275]: "فالرجل مجهول، والسند ضعيف[276]، وقال شعيب[277] : "إسناده ضعيف، عبدالله بن عبدالرحمن مجهول الحال.

الحديث الثالث والعشرون:

حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ عبدالله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الزُّهْرِيُّ[278]، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ[279]، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَصْحَابِهِ إِذْ قَالَ لَهُمْ: «**تَسْمَعُونَ مَا أَسْمَعُ**» فَقَالُوا: مَا نَسْمَعُ مِنْ شَيْءٍ قَالَ: «**إِنِّي لَأَسْمَعُ أَطِيطَ السَّمَاءِ وَلَا تُلَامُ أَنْ تَئِطَّ وَمَا فِيهَا مَوْضِعُ شِبْرٍ إِلَّا وَعَلَيْهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ أَوْ قَائِمٌ**» هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ عَنْ حَكِيمٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ.[280]

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم[281]، والبزار[282]، والطحاوي[283]، والطبراني[284]، وأبو نُعَيم[285]، من طريق عبد الوهاب بن عطاء، به بنحوه.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً، فيه: محمد بن يزيد المستملي "يسرق الحديث ويزيد فِيهَا ويضع"[286]، وطريق عبد الوهاب بغير هذا الإسناد كما عند الطحاوي والطبراني مثلاً، وحكم عليها الألباني[287] فقال " وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم وفي ابن عطاء كلام لا يضر".

قال الباحثان: لكنه رحمه الله غفل عن ذكر قتادة، وهو مدلس من الثالثة، ولم نقف له على تصريح بالسماع، وقد جاء الحديث مرسلاً كما أخبر بذلك ابن كثير[288]، فقال: "ثم رواه ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة مرسلا"، قال نبيل منصور[289]: " وهذا أصح لأن يزيد بن زريع أثبت وأوثق[290] من عبد الوهاب بن عطاء، وعبد الوهاب مختلف فيه".

([268]) الهيثمي، بغية الباحث (ج:949/2)، ح:1047.

([269]) أمالي المحاملي رواية ابن مهدي الفارسي (ص: 144)، ح: 275.

([270]) الدينوري، المجالسة وجواهر العلم (ج:328/1)، ح:36.

([271]) أبو بكر الشافعي، الغيلانيات (1/ 504)، ح: 625

([272]) ابن بلبان، الإحسان (3/ 103)، ح: 821.

([273]) شعب الإيمان (2/ 158)، ح: 648.

([274]) تاريخ دمشق لابن عساكر (6/ 248).

([275]) الألباني، الإسراء والمعراج (ص:108).

([276]) لأجل أبي صخر، حميد بن زياد فهو صدوق يهم. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:181).

([277]) هامش مسند أحمد (ج:533/38).

([278]) عبدالله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي يَحْيَى الزُّهْرِيُّ أَبُو مَسْعُودٍ الْمُؤَدِّبُ، يَرْوِي عَنِ الْهَرَوِيِّ. أبو نُعَيم، تاريخ أصبهان (ج:50/2) .

([279]) مدلس من الثالثة. ابن حجر، طبقات المدلسين (ص:43) .

([280]) أبو نُعَيم، حلية الأولياء (ج:217/2).

([281]) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني (ج:422/1)، ح:597.

([282]) البزار، البحر الزخار (ج:177/8)، ح:3208.

([283]) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (ج:167/3)، ح:1134.

([284]) الطبراني، المعجم الكبير (ج:201/3)، ح:3122.

([285]) أبو نُعَيم، معرفة الصحابة (ج:705/2)، ح:1891.

([286]) ابن عدي، الكامل (ج:539/7).

([287]) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج:506/2)، ح:852.

([288]) ابن كثير، تفسيره (ج:336/5).

([289]) منصور، أنيس الساري (ج:4681/7).

([290]) وفي ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج:326/11): عن أحمد قال: وكل شيء رواه يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة فلا تبال أن لا تسمعه من أحد سماعه منه قديم...وقال عبد العزيز القواريري لم يكن يحيى بن سعيد يقوم في سعيد بن أبي عروبة أحدا إلا يزيد بن زريع.

الخاتمة

توصل الباحثان بعد هذا العمل إلى **النتائج** التالية:

1. تناول البحث دراسة (23) حديثاً، لم يثبت منها إلا حديث واحد فقط [18].
2. دقة الإمام أبي نُعَيم في الحكم بالغرابة على الأحاديث، فلم يخالفاه الباحثان من خلال الدراسة التطبيقية إلا في ثلاثة أحاديث [10، 11، 12]، وقفا فيها على متابعات، لم تخل أسانيدها من مجاهيل.
3. اقتصر أبو نُعَيم على الغرابة التي بمعنى التفرد، في كافة الأحاديث التي تمت دراستها، ولم يتعرض رحمه الله للغرابة في المتن، وإنما اقتصر على غرابة الإسناد فقط، وتفرد رحمه الله بحديث واحد فقط [18].

التوصيات:

1. تكثيف الاهتمام بدراسة مناهج الأئمة في كتبهم، خاصة الأئمة المتقدمين للتوصل إلى نتائج مهمة بأن العلماء لم يكونوا يتعاملون مع علم مصطلح الحديث كأرقام حسابية، أو معادلات رياضية، بل بمعاني متعددة، وفق ما يقتضيه كل حديث على حدة.
2. ضرورة الاهتمام بدارسة منهج الإمام أبي نُعَيم في كتابه "حلية الأولياء"، دراية ورواية، لاحتواء كتابه هذين العلمين المهمين معاً.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبدالرَّحمن بن محمّد. (1271هـ). الجرحُ والتَّعديل. تحقيق: عبدالرَّحمن المُعلِّمي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، عن مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.

ابن أبي حاتم، عبدالرَّحمن بن محمّد. (1427هـ). علل الحديث. تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: سعد بن عبدالله الحُمَيِّد وخالد بن عبدالرحمن الجُرَيسي، ط 1.

ابن الأثير الجزري، علي بن محمد. (1415هـ). أسد الغابة في معرفة الصحابة. تحقيق: علي محمد معوض– عادل أحمد عبد الموجود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي، عبدالرَّحمن بن عليّ. (1401هـ) . العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط2. باكستان: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.

ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن. (1406هـ). معرفة أنواع علوم الحديث. تحقيق: نور الدين عتر. بيروت: دار الفكر المعاصر.

ابن الملقن، عمر بن علي. (1411 هـ). مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، المعروف بـ مختصر تلخيص الذهبي. تحقيق وَدراسة: عَبد الله بن حمد اللحَيدَان، سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميَّد. ط1. الرياض: دَارُ العَاصِمَة.

ابن بلبان، الأمير علاء الدين علي الفارسي. (1408هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن جُمَيْع الصيداوي، محمد بن أحمد. معجم الشيوخ. (1405هـ). تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حبان، محمّد بن حبان. (1393هـ). الثِّقات. ط1. الهند: دائرة المعارف العثمانية.

ابن حبان، محمّد بن حبّان. (1412هـ). المجروحينَ من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1403هـ). تعريفُ أهلِ التّقديسِ بمراتبِ المَوصُفينَ بالتّدليسِ. تحقيق: عاصم بن عبدالله القَرْيوتي. ط1. عمان: مكتبة المنار.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1406هـ) . تقريب التهذيب. تحقيق: محمَّد عوامة. ط1. سوريا: دار الرَّشيد.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1418هـ). نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ملحقاً بكتاب سبل السلام). تحقيق: عصام الصبابطي. ط5. القاهرة: دار الحديث.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1419هـ). التلخيصُ الحَبِير في تخريج أحاديث الرَّافعيّ الكبير. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن علي. (1419هـ). المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. ط1. السعودية: دار العاصمة، ودار الغيث.

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. (1408هـ). العلل ومعرفة الرِّجال. رواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصيّ الله عباس. ط1. بيروت: المكتب الإسلامي، الرياض: ودار الخاني.

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. (1420هـ). الزهد. تحقيق: محمد شاهين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. (1421هـ)، المسند. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن رجب الحنبلي، عبدالرَّحمن بن أحمد. (1421هـ). شرح علل الترمذيّ. تحقيق: همَّام عبدالرَّحيم سعيد. ط2. الرياض: مكتبة الرُّشد.

ابن عدي، عبدالله بن عَدِي. (1409هـ). الكامل في ضُعفاء الرِّجال. تحقيق: سهيل زكّار، يحيى مختار غزَّاوي. ط3. بيروت: دار الفكر.

ابن عساكر، علي بن الحسن. (1415هـ). تاريخ دمشق. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، بيروت: دار الفكر.

ابن فارس، أحمد بن فارس. (1399هـ). مقاييس اللغة. تحقيق: عبدالسَّلام هارون، دار الفكر.

ابن فيل، الحسن بن أحمد. (1421هـ). جزء ابن فيل. تحقيق: موسى البسيط. ط1. القدس: مطبعة مسودي.

ابن قُطلُوبُغا، أبو الفداء زين الدين قاسم. (1432هـ). الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. تحقيق: شادي آل نعمان. ط1. صنعاء: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1420هـ). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي سلامة. ط2. المدينة: دار طيبة.

ابن ماجه، محمد بن يزيد. السنن. تحقيق: محمد فؤاد. بيروت: دار إحياء الكتب العربية.

ابن معين، يحيى بن معين. (1399هـ). التاريخ. رواية الدُّوريّ، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسانُ العرب. ط 3. بيروت: دار صادر.

أبو الطيب الحوراني، محمد بن حميد. (2009م). من حديث أبي الطيب الحوراني الدمشقي (ضمن مجموع كتاب سلوك طريق السلف وستة أجزاء أخرى). تحقيق: أبو عبد الله حمزة الجزائري. ط1.عمان: الدار الأثرية.

أبو الطيب المنصوري، نايف بن صلاح. (1428هـ). الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني. الرياض: دار الكيان.

أبو الطيب المنصوري، نايف بن صلاح. إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني. الرياض: دار الكيان.

أبو حذيفة الكويتي، نبيل بن منصور. (2005هـ). أَنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري. ط1. بيروت: مؤسسة الريان.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. سنن أبي داود. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.

أبو معاذ، طارق بن عوض الله. (1417هـ). الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات. ط1. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

أبو نُعَيم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله. (1419هـ). معرفة الصَّحابة. تحقيق: عادل بن يوسف العزّازيّ. ط1. الرياض: دار الوطن للنشر.

أبو نُعَيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله. (1394هـ). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. السعادة، بجوار محافظة مصر.

أبو نُعَيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله. (1410هـ). تاريخ أصبهان. تحقيق: سيد كسروي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي. (1404هـ). مسند أبي يعلى. تحقيق: حسين سليم أسد. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث.

الألباني، محمد ناصر الدين. (1412هـ). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

الألباني، محمد ناصر الدين. (1995–2002). سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

الألباني، محمد ناصر الدين. ضعيف الجامع الصغير وزيادته. بيروت: المكتب الإسلامي.

البُخاريّ، محمَّد بن إسماعيل. (1422هـ). الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمورِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. دار طوق النجاة.

البُخاريّ، محمّد بن إسماعيل. (1986م). التاريخ الكبير. تحقيق: عبدالرَّحمن بن يحيى المُعلِّميّ، بيروت: دار الكتب العلمية.

البزار، أحمد بن عمرو. (1416هـ). البحر الزّخّار، المعروف بـ: مسند البزّار. تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

البُوصَيريّ، أحمد بن أبي بكر. (1420هـ). إتحاف الخِيَرة المهرة بزوائد المسانيد العَشَرَة. تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميّ. ط1. (د.م): دار الوطن..

البيهقيّ، أحمد بن الحُسَين. (1410هـ). شُعَب الإيمان. تحقيق: محمد السَّعيد بسيوني زَغلُول. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيهقيّ، أحمد بن الحُسَين. (1424هـ). السُّنن الكبرى. تحقيق: محمّد عبدالقادر عطا. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحاكم النَّيسابُوريّ، محمد بن عبد الله. (1404هـ). سُؤَالاتُ الحاكم للدَّارقطنيّ. تحقيق: مُوفَّق بن عبدالله بن عبدالقادر. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

الحاكم النَّيسابُوريّ، محمَّد بن عبدالله. (1411هـ). المُستدرَك على الصَّحيحينِ. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (1422هـ). تاريخ مدينة السَّلام وأخبار محدّثيها وذِكْر قُطّانها العلماء من غير أهلِها ووارِديها، تحقيق: بشّار عوّاد معروف. ط1. دار الغرب الإسلاميّ.

خليل، محمود محمد. وآخرون. (2001م). موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الخليليّ، الخليل بن عبد الله. (1409هـ). الإرشادُ في معرفة علماء الحديث. تحقيق: محمّد سعيد عمر إدريس. ط1. الرياض: مكتبة الرُّشد.

الدَّارقطنيّ، علي بن عمر. (1405هـ). العلل الواردة في الأحاديث النَّبويّة. تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله السَّلفيّ. ط1. (د.م). (د.ن).

الدَّارقطنيّ، علي بن عمر. (1424هـ). السنن. تحقيق: شُعَيب الأرنَؤُوط وآخرون. ط1. مؤسسة الرِّسالة.

الدينوري، أحمد بن مروان. (1419هـ). المجالسة وجواهر العلم. تحقيق: مشهور حسن آل سلمان. بيروت: دار ابن حزم.

الذَّهبيّ، محمّد بن أحمد. (1413هـ). المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال. تحقيق: محب الدين الخطيب. ط3. الرياض: الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

الذَّهبيّ، محمّد بن أحمد. (1427هـ). سير أعلام النُّبلاء. تحقيق: محمد أيمن الشبراوي، القاهرة: دار الحديث.

الذهبي، محمّد بن أحمد. (2003م). تاريخ الإسلام ووفيّات المشاهير والأعلام. تحقيق: بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الذهبي، محمد بن أحمد. تلخيص مستدرك الحاكم (بذيل المستدرك على الصحيحين) إشراف: يوسف المرعشلي. بيروت: دار المعرفة.

الذَّهبيّ، محمّد بن أحمد. ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال. تحقيق: علي محمّد البجاويّ، بيروت: دار المعرفة.

الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن. (1404هـ). المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. ط3. بيروت: دار الفكر.

السهمي، حمزة بن يوسف. (1404هـ). سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني. تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

الشاشي، الهيثم بن كليب. (1410هـ). المسند. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

الصالح، صبحي. (1402هـ). علوم الحدي ومصطلحة عرض ودراسة. ط15. بيروت: دار العلم للملايين.

الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الأوسط. تحقيق: طارق عوض الله. القاهرة: دار الحرمين.

الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الصغير. تحقيق: محمد أمرير. ط1. بيروت: دار عمار.

الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الكبير. تحقيق: حمدي السلفي. ط2. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الطحاوي، أحمد بن محمد. (1415هـ). شرح مشكل الآثار. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

العراقي، عبدالرحيم بن الحسين. (1426هـ). المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. ط1. بيروت: دار ابن حزم.

العقيلي، محمد بن عمرو. (1404هـ). الضُّعفاء الكبير. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. ط1. بيروت: دار المكتبة العلمية.

علوش، عبدالسلام محمد. (1995م).علم زوائد الحديث دراسة ومنهج ومصنفات. بيروت: دار ابن حزم.

الكرد، إبراهيم بن أحمد. (2002م). مرويات شريك القاضي في الكتب الستة جمعاً وتخريجاً ودراسة، رسالة ماجستير، غزة: بالجامعة الإسلامية.

المزي، يوسف بن عبدالرَّحمن. (1403هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: بشار عواد معروف. ط2. مؤسسة الرّسالة.

المطيري، خليل بن محمد. (1429هـ) الفرائد على مجمع الزوائد (ترجمة الرواة الذين لم يعرفهم الحافظ الهيثمي). ط1. الدوحة: دار الإمام البخاري.

المنذريّ، عبدالعظيم بن عبد القويّ. (1417هـ). الترغيب والترهيب. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النَّسائيّ، أحمد بن شُعَيب. (1406هـ). السُّنن الصُّغرى. تحقيق: عبدالفتاح أبوغُدّة. ط2. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النَّسائيّ، أحمد بن شُعَيب. (1421هـ). السنن الكبرى. تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

النووي، يحيى بن شرف. (1405هـ). التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. تحقيق: محمد عثمان الخشت. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.

الهيثمي، علي بن أبي بكر. (1413هـ). بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. تحقيق: حسين الباكري. ط1. المدينة المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية.

الهيثمي، علي بن أبي بكر. (1994م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسام الدين القدسي. (د. ط). القاهرة: مكتبة القدسي.